ناقش التحضيرات لمؤتمر لندن لدعم اليمن .. مجلس الوزراء :

التأكيد على الإعداد والتحضير الجيدين للمواضيع التي سيطرحها اليمن على المؤتمر في مجال التنمية ومكافحة الإرهاب

إقرار مشروع قانون المناجم والمحاجر الجديد

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون المناجم والمحاجر الجديد المقدم من وزير النفط والمعادن .

ووجه وزراء الشؤون القانونية وشؤون مجلسي النواب والشورى والنفط والمعادن بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

ويتكون المشروع الذي تم إعداده بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية "إيفس" التابعة لمجموعة البنك الدولي من 133 مادة، موزعة على ثمانية أبواب، تشمل التسمية والتعاريف والأهداف والتراخيص والأحكام العامة والمشتركة والمناطق الخاضعة للتراخيص وإنشاء طرقات النقل والقيد والتسجيل والإلغاء، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات الجيولوجية وسلطة الضبط والتفتيش والرسوم والإتاوات والجرائم والعقوبات والأحكام الختامية .

اجتماع مجلس الوزراء أمس

تثمين الأعمال البطولية للقوات المسلحة في مواجهة العناصر الإرهابية بصعدة

الحث على استمرار الجهود لإقامة مخيم المزرق الثالث للتخفيف من معاناة النازحين

و القانون الذي يقوم على الابتعاد عن عقود الاستغلال التفاوضية والانتقال الى نظام التراخيص النموذجية يهدف الى تنظيم عمليات الاستطلاع والاستكشاف والتعدين واستخراج خامات المحاجر والتعدين الحرفي وتحديد الحقوق والالتزامات المتعلقة بعمليات الاستطلاع والاستكشاف والتعدين والاستخراج فضلا عن تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في تلك المجالات بما يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في ضوء السياسة العامة للدولة وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المعدنية وخامات المحاجر على نحو يتفق مع الإجراءات البيئية السليمة ووفقا لأفضل الممارسات الدولية التي تتوافق ومتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء والقائمة على الشفافية والكفاءة والمسؤولية المنظمة والنهج المتوازن بين إشراف الحكومة وحقوق المستثمرين.

ووافق المجلس على مشروع اللائحة الداخلية للمجلس الأعلى للطرق المقدم من وزير الأشغال العامة والطرق ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدارها.

وتهدف اللائحة الى تنظيم الجوانب الإجرائية لآلية عمل المجلس وممارسته لمهامه واختصاصاته وفقا لقرار إنشائه وتحديدا ما يتعلق برسم السياسة العامة للدولة في مجال الطرق والجسور والأنفاق ودراسة وإقرار الخطط الشاملة لتطوير وتحديث شبكة الطرق وصيانتها في الجمهورية على ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، الى جانب بحث القضايا المتعلقة بالموارد والتمويلات لمشاريع الطرق والجسور والأنفاق والعمل على توفيرها.

كما تهدف اللائحة الى دراسة وتقييم التقارير الدورية المرفوعة من الجهات المعنية بإنشاء وصيانة الطرق والجسور والأنفاق ومستوى انجازها لمهامها ووضع الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تواجهها وتحديد سلم الأولوية لإقامة المشاريع في تلك المجالات.

ووافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بإنشاء مركز المعلومات السمكية المقدم من وزير الثروة السمكية ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار المشروع.

ويهدف المشروع الى دعم الإدارة السمكية المستدامة وكذا التطوير من خلال تقديم المعلومة الصحيحة لمتخذي القرار من خلال إنشاء شبكة معلوماتية واسعة تربط الوزارة بمكاتبها في المحافظات الساحلية ومراكز الإنزال السمكي البالغ عددها 122 مركزا ومنافذ تصدير واستيراد الأسماك البحرية والبرية والجوية التي يصل عددها الى 13 مركزا الى غير ذلك من الجهات المعنية، إضافة الى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة لخدمة مستخدمي البيانات والمعلومات السمكية على أسس علمية وبطرق حديثة بما من شأنه وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الملبية لمتطلبات الدولة والصيادين في تعزيز الدور الاقتصادي لهذا القطاع .

كما يهدف المركز الذي سيتم إنشاؤه في ديوان وزارة الثروة السمكية الى المساعدة في مراجعة وتدقيق وتبويب وتصنيف البيانات و المعلومات الواردة الى الوزارة، ومعالجتها وتحليلها وإعدادها وتجهيزها الكترونيا والاستفادة منها، وكذا توثيق جميع الدراسات والبحوث الجاهزة للمشاريع السمكية وإنشاء خارطة تنموية للقطاع السمكي وتأكيد الشفافية في عمل ونشاط الوزارة وبرمجة جميع أنشطة القطاع السمكي على طريق الحكومة الالكترونية.

وناقش المجلس الترتيبات والتحضيرات المتعلقة بمؤتمر المانحين في لندن المقرر انعقاده أواخر الشهر الجاري لمساندة جهود اليمن في مجال التنمية ومكافحة الإرهاب.

حيث استمع المجلس الى تقرير وزير الخارجية حول مجمل الجوانب التحضيرية من قبل الجمهورية اليمنية للمشاركة في المؤتمر .

وأكد أهمية الإعداد والتحضير الجيدين للمواضيع التي سيطرحها اليمن على المؤتمر سواء في الجوانب التنموية والاقتصادية او في مجال مكافحة الأنشطة الإرهابية .

واطلع المجلس على تقرير وزير الداخلية بشأن الأوضاع الأمنية في الجمهورية والجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية لمكافحة الجريمة بكل أنواعها والتصدي لها وملاحقة وضبط مرتكبيها وإحالتهم الى الأجهزة القضائية .

وتناول التقرير النجاحات التي يحرزها رجال القوات المسلحة والأمن في تصديهم لعناصر فتنة التخريب والإرهاب في محاور صعدة والملاحيظ وحرف سفيان، فضلا عن الملاحقة المستمرة لعناصر القاعدة وما يتم تحقيقه في هذا الجانب.

وثمن مجلس الوزراء عاليا النجاحات والأعمال البطولية التي تقوم بها القوات المسلحة والأمن لمواجهة العناصر الإرهابية في بعض مناطق محافظة صعدة وحرف سفيان وكذلك المهام التي تنجزها الأجهزة الأمنية للقبض على عناصر القاعدة وخلاياها النائمة وتصديها المسؤول للخارجين عن الدستور والقانون.. مجددا التأكيد على دعمه لتلك الأعمال والمهام التي يتم انجازها من قبل القوات المسلحة والأمن التي تسعى الى تكريس أجواء الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي على مستوى الوطن اليمني الحبيب.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان نائب رئيس اللجنة العليا لإيواء النازحين ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير عملية الإيواء في مخيمات الإيواء في محافظات حجة، عمران وصعدة للنازحين جراء حرب فتنة التخريب والإرهاب في عدد من مناطق محافظة صعدة وحرف سفيان والجهود المبذولة لتأمين المتطلبات والخدمات الضرورية للنازحين في مختلف تلك المخيمات .

وتطرق التقرير الى التحضيرات الجارية لإقامة المخيم الثالث في المزرق محافظة حجة والتنسيق القائم بهذا الشأن مع السلطة المحلية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

وأكد المجلس أهمية التعزيز المستمر لتلك الجهود الإنسانية في مختلف الجوانب وبوجه خاص ما يتعلق بإقامة المخيم الثالث على نحو عاجل لما من شأنه التخفيف من معاناة النازحين .

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء اطلع المجلس على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق عن مشاركته في اجتماعات الدورة الـ 26 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب التي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة يومي 23 و24 ديسمبر المنصرم، وعلى تقرير وزير التعليم الفني والتدريب المهني حول زيارته الى الجمهورية التونسية في الفترة من 21 حتى 24 ديسمبر الماضي.

خلال تدشين مشروع لدعم جهود اليمن في مواجهة تحديات الهجرة المختلطة

نائب وزير الخارجية : الحكومة حريصة على تطوير التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة تحديات الهجرة

سفير الاتحاد الأوروبي: ملتزمون بدعم جهود اليمن في مختلف المجالات خصوصاً تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء

صنعاء/سبأ:

دشن بصنعاء أمس مشروع تعزيز جهود الحكومة اليمنية والمجتمع المدني لمواجهة تحديات الهجرة المختلطة الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من الاتحاد الأوروبي بكلفة مليوني يورو.

ويهدف المشروع إلى تقوية وتعزيز قدرات اليمن لحماية الأمن الوطني والإقليمي وحماية حقوق جميع الأشخاص المعنيين بالهجرة من ضمنهم ضحايا الاتجار وتقديم الدعم للاستجابة للتحديات الإنسانية والأمنية الناشئة والمتمثلة بالتدفق الكبير للمهاجرين وطالبي اللجوء ذوي الأوضاع الصعبة القادمين إلى الشواطئ اليمنية.

وفي التدشين أكد نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن ضرورة العمل مع المجتمع الدولي لدعم الأمن والاستقرار في الصومال وإيجاد الحلول لمشاكله..لافتاً إلى أن هذه الظروف في الصومال شكلت مناخاً ملائماً لنشوء شبكات التهريب والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والقرصنة والإرهاب.

وأشار إلى حرص الحكومة اليمنية على تنمية وتطوير التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات المختلفة وتوسيع الشراكة لمواجهة التحديات الناشئة بسبب الهجرة المختلطة ..منوها بأهمية دعم وتعزيز جهود اليمن في مواجهة التحديات الناجمة عن الهجرة المختلطة.

وأشاد نائب وزير الخارجية بدعم الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية اللاجئين وتقديم العون والمساعدة لليمن لتخفيف تلك الأعباء وتقاسمها بموجب التعهدات الدولية المتفق عليها في هذا المجال.

من جهته أكد سفير الاتحاد الأوروبي ميكللي سيرفونيه التزام الاتحاد الأوروبي بدعم جهود التنمية في اليمن في مختلف المجالات خصوصا ما يتعلق بمواجهة تحديات التدفق الكبير للمهاجرين وطالبي اللجوء .

ولفت إلى أهمية تكامل جهود الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي لمواجهة تحديات الهجرة واللجوء نظرا لما تسببه من مشاكل تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.. مشيراً إلى ما تواجهه اليمن من أعباء جراء تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وطالبي اللجوء والتحديات الأمنية والاقتصادية المترتبة على ذلك.

فيما استعرض ممثل المنظمة الدولية للهجرة في اليمن ستيفانو تامغنيني ومدير المشروع فوزي الزيود جهود المنظمة في مساعدة الحكومات في إدارة الهجرة وضمان سلامة المهاجرين ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر بالإضافة إلى مساعدة وتمكين الحكومات والمنظمات من إدارة ومعالجة أسباب ونتائج الاتجار بالبشر .

وتطرقا إلى أهداف المشروع في دعم قدرات الحكومة اليمنية على المساعدة في تطوير إطار عمل للإدارة والسياسات والتشريعات الخاصة بإدارة الهجرة والحدود وتطوير إجراءات عملية فعالة لأمن الحدود بالإضافة إلى تقوية قدرات المؤسسات والهيئات الحكومية والمدنية وتمكينها من مساعدة المهاجرين.

وبينا أن البرامج التي سينفذها المشروع من شأنها تعزيز قدرات كوادر هيئات تنفيذ القانون المعنية لمساعدة المهاجرين القادمين إلى اليمن أو المسافرين عبرها إلى دول أخرى وكذا تطوير القدرات البشرية والتقنية وموارد البنى التحتية في عدد من المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية للسيطرة على الدخول غير النظامي.

تخلل التدشين التوقيع على اتفاقية المشروع من قبل سفير الاتحاد الأوروبي ميكللي سيرفونيه وممثل المنظمة الدولية للهجرة في اليمن ستيفانو تامغنيني.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي يساهم بمبلغ 11 مليون يورو في مشاريع يجري تنفيذها حاليا في اليمن من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمجلس الدنمركي للاجئين ويعتبر المانح الأكبر للمساعدات المتعلقة باللاجئين والمهاجرين في اليمن الذين وصل عددهم الى 800 الف لاجئ .

خلال تدشين مشروع لدعم جهود اليمن في مواجهة تحديات الهجرة المختلطة